

## إستمارة المشاركة

الاسم: إسماعيل اللقب: بوقنور الإسم: توفيق اللقب: بوستي

الرتبة العلمية: استاذ محاضر - أ - الرتبة أستاذ محاضر - ب -

التخصص: علوم سياسية . التخصص: علوم سياسية

المؤسسة: جامعة 8 ماي 1945 - قالمة المؤسسة: جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

رقم الهاتف (إجباري): 0671902477

البريد الإلكتروني (إجباري): ismailboug2013@gmail.com

رقم المحور: الثالث

عنوان المداخلة : الإدارة الجزائرية ومأزق الفساد: تداعيات الظاهرة وسياسات التصدي

مداخلة بعنوان:

الإدارة الجزائرية ومأزق الفساد:  
تداعيات الظاهرة وسياسات التصدي  
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة-

مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية  
يومي 24-25 أفريل 2018 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
- جامعة 8 ماي 1945 - قالمة-

الدكتور: إسماعيل بوقنور  
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الدكتور: بوستي توفيق  
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

## الملخص:

*Administrative corruption is the abuse of roles, powers, or resources found within public bureaucracies. It may be initiated by line or staff officials, their superiors, or the agency clients. The latter will usually be private parties (e.g., applicants for licenses), but particularly in large and centralized governments; clients might also be individuals or institutions from elsewhere in the public sector. This entry considers the complexities of defining administrative corruption, some common varieties, major causal factors and consequences, the central role of administrative corruption and public administration theories in reform movements, and the effects of changing relationships between the public and private sectors on the basic concepts of administrative corruption.*

## مقدمة:

إن تحليل ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر من الناحية الكمية، والبحث عن أحجاسه الواقعية بالمؤشرات والإحصائيات، يمكن أن يكون أمر صعب، بإعتبار أن الفساد يكون في الخفاء دائما ، ولا يمكن تقدير كميات الفساد التي تحدث في الجزائر بدقة والتي تحدث يوميا، ولكن تبقى هذه الإحصائيات تقريبية بالضرورة.

ونركز في هذه الدراسة لظاهرة الفساد في الإدارة الجزائرية على العوامل والظروف التي أدت إلى بروز الظاهرة وتفاقمها بشكل سريع، باعتبار أن الفساد في الجزائر ليس وليد الصدفة بل هو نتيجة لتراكمات وأزمات متعددة.

ولهذا فان الفساد الإداري بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي أثرت في الحالة الإقتصادية الجزائرية يعتبر عنصرا مهما في تدني وتراجع الإقتصاد الوطني وتدهور الحالة الإجتماعية، وضعف البنية التحتية، وكذا نقص فعالية الإدارة العامة منذ عقود سبقت، مما ساهم في إنشاء ثغرة كبيرة بين الشعب ومؤسسات الدولة وإداراتها، نتيجة للجمود الذي أصاب الأجهزة البيروقراطية الحكومية الشيء الذي انعكس سلبا على طبيعة النظام التسييري للسياسة العامة، والنظام السياسي ككل.

## خلفيات بروز ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر:

في هذا الجزء سوف نحاول ربط العلاقة بين أسباب انتشار الفساد، وطبيعة ومؤشرات تغلغل الظاهرة في الإدارة الجزائرية، من خلال تفسير الظواهر الباعثة على الفساد.

### أول: العوامل السياسية

تتشكل أسباب الفساد الإداري في الجزائر، من حيث العامل السياسي، في تداخل عدة أسباب تجتمع كلها في إطار الأزمة الجزائرية ومخلفاتها وكذا انتشار الفساد السياسي، الذي يعتبر من أهم محصلات الأزمة التي حدثت في الجزائر، و التي لها مخلفات ترجع إلى ما بعد فترة الإستقلال، ومنه دخلت البلاد في دوامة من الصراعات الداخلية، والتحديات الخارجية نتيجة حالة اللااستقرار التي شهدتها الجزائر.

ومن خلال هذه الدراسة وبناء على المسار الأزموي الذي عرفته المنطقة مخلفا وراءه شرعية هشّة، كانت سببا في فقدان مصداقية النظام السياسي، ما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي على مستوى السلطة، بالإضافة إلى طريقة إدارة النظام للعنف الذي حدث في الفترة السابقة، كل هذه العوامل ساهمت في إنتاج بيئة أزموية غزتها الظروف والأحداث المتعاقبة، الذي نتج عنه فساد كلي ، زاد من حدته جمود الجهاز الإداري الحكومي وتعتد الإجراءات البيروقراطية على مستوى الإدارة.

وسنحاول إبراز هذه العوامل وحصرها فيما يلي:

### 1 - إشكالية الشرعية في النظام السياسي:

يجمع الباحثين والأخصائيين، على أن الأزمات التي شهدتها النظام السياسي الجزائري، كانت وليدة مسألة فقدان الشرعية، بإعتبار أن هذا العامل يمثل أحد الميكانيزمات لإنتاج الأزمة في أي دولة.

لذلك ظلت مسألة الشرعية مطروحة في الجزائر بحدّة كبيرة، خاصة بعد الإستقلال السياسي للبلاد، والصراع الذي حدث حول تولي قيادة الدولة بين مجموعة بن بلة، وتحالف الأركان، الأولى تستند إلى الشرعية التاريخية، والثانية تمثل القوة العسكرية، وانتهت بسيطرة مجموعة بن بلة على مقاليد الحكم.

هذه كانت أول شرارة لعدم استتباب الأمن وتحقيق الإستقرار، في ظل المعارضة السياسية والمسلحة التي أدت إلى بروز قوتان في الساحة الجزائرية متحالفتان ظاهريا، لكنهما متصارعتان في الحقيقة<sup>(1)</sup>.

(1) - مسلم بابا عربي، « الجيش والانتخابات في الجزائر، 1991-2004 »، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات إدارية ، كلية العلوم

السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص48

لكن سرعان ما تحولت دفة الحكم إلى الجهة المقابلة، بعد الأنتقلاب الذي قاده هواري بومدين في 19 جوان 1965، وبدأت الجزائر في الإستعداد لدخول مرحلة جديدة ، أثرت فيما بعد على النظام السياسي ككل، وهي مرحلة تدخل الجيش في الحكم.

وتميزت مرحلة حكم بومدين، بطرح العديد من التساؤلات حول طبيعة نظام الحكم، من حيث هو نظام بيروقراطي عسكري أو استبدادي تسلطي؟<sup>(1)</sup> بإعتبار أن بومدين بدا في وضع حد للشرعية التاريخية الثورية التي قام عليها النظام السياسي في مرحلته الأولى. وحرص على أن يستمد شرعيته من جبهة التحرير الوطني، من دون أن تكون لهذا الإطار سلطة فعلية في إدارة الحكم<sup>(2)</sup>.

السيناريو الثاني الذي شهدته الجزائر بدأ مع تولي الرئيس الشاذلي بن جديد مقاليد الحكم، وبدأت بذلك سلسلة من الأحداث ساهمت في انتشار الفساد بكل أنواعه، وساهمت أيضا في تزعزع سلم القيم في المجتمع الجزائري، خاصة في نهاية فترة حكمه، وتقلص دور الجيش، و أرجحت كفة المدنيين، وزياد نفوذهم على حساب دور المؤسسة العسكرية<sup>(3)</sup>.

إلا أن هذا لم يدم طويلا، خاصة بعد الأحداث التي شهدتها شهر أكتوبر 1988، وتدخل الجيش للسيطرة على الوضع وحماية النظام مما سمح للجيش بإستعادة نفوذه وتأثيره في النظام السياسي من جديد.

فكانت صائفة 1988 الوجه الآخر للعنف، الذي نتج عنه تغيير على المستوى السياسي، وبدا الحديث عن فتح الأبواب للتعددية السياسية واستحالة استمرار نظام الحزب الواحد، الذي اصبح عاجزا على مواجهة التحولات والتحديات المختلفة.

كان من نتائج هذه الأحداث، عمليات تخريب وسرقة مست وسائل ومراكز الحزب، وارتفاع الأسعار وسيطرة فئة معينة على الأسواق واحتكار السلع وحرية التصرف فيها كما نشاء على حساب فئات الشعب الأخرى، وبدا الوجه الآخر لعمليات الرشوة والفساد والإختلاسات وتهريب الأموال والمواد الأساسية<sup>(4)</sup>.

وكما سبق الإشارة له في الفصل الأول بأن فقدان الشرعية ينتج عنه تطرف إداري يغدي الفساد من جهة، ويكون غطاء من اجل التستر من جهة أخرى، وهذا ما حدث في الجزائر، حيث بدا الفساد يتدخل في التعاملات

---

(1) - محمد حليم لمام، (ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر) ، رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2003 ، ص45

(2) - انظر : سعيد بوشعير، « النظام السياسي الجزائري »، الجزائر : دار الهدى، ط2، 1993، ص102

(3) - خميس حزام والي، « إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية، مع اشارة لتجربة الجزائر »، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص134

(4) - عمر برامة، (الجزائر في المرحلة الإنتقالية)، الجزائر : دار الهدى، 2001، ص 16

بين الأفراد، واصبح يميز الإدارات الحكومية، وفقدت السلطة السيطرة على هذه الظاهرة، خاصة بعد توقيف المسار الإنتخابي في 1992، ولجوء جبهة الإنقاذ الفائزة بالإنتخابات التشريعية إلى العنف، وبذلك انقسمت اشكالية الشرعية في الجزائر إلى طرفان، تيار إسلامي سياسي يدعي أحقيته في الحكم، ويعلن عن امتلاكه لإمكانات ووسائل تؤهله لقيادة الدولة، وتيار ثاني يعمل من اجل تمسكه بالسلطة، ويدعي أحقيته التاريخية والثورية التي تؤهله للمحافظة على استمرارية الدولة والنظام ومؤسساته<sup>(1)</sup>.

كل هاته التراكمات ساهمت في تغذية العلاقة بين مسألة الشرعية ونمو الفساد في أجهزة وإدارات الدولة في الجزائر، والشيء الذي زاد من حدة انتشارها هو تستر السلطة على عمليات الفساد التي كانت تحدث في أجهزتها، محاولة بذلك التغطية الضمنية للتجاوزات السياسية التي كانت تحدث في دواليب الحكم ، مما اضطر الموظفون إلى اللجوء لمثل هذه الإنحرافات لعدم إيمانهم بشرعية الحكم، بالإضافة إلى غياب الأجهزة الرقابية الرادعة، التي من شأنها التقليل من هذه التجاوزات.

## 2- الأزمة الوطنية ومخلفاتها:

شهدت الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية أزمة حقيقية قلبت كل الموازين وأخلطت أوراق السياسيين والإداريين ومست كل مقومات الشعب الجزائري ومكتسباته وشرفه وكرامته، إذ لم تكن هذه الأزمة وليدة مرحلة معينة أولها سبب رئيسي، بل هي ناتجة عن تفاعل العديد من الازمات التي حدثت بعد الإستقلال، فكان الانتقال من الثورة إلى الثروة... إلى الفوضى مباشرة، في ظل عدم استقرار سياسي نتج عنه العديد من النكبات، بداية بما يسمى ( المتاجرة بالنفوذ)، وهو نوع من أنواع الفساد الذي انتشر في عهد بومدين في أوساط ضباط الجيش والأمن والإطارات السامية في الإدارة والمقربون من المراكز الأمنية الحساسة بعد بروز القوة العسكرية التكنوقراطية في هذه الفترة وتنامي دورها البرجوازي، وكان الرئيس بومدين على علم بهذه التسيبات التي تحدث، وعن وجود مسؤولين مرتشين يتورط العديد منهم في اختلاس أموال و قضايا تزوير واستغلال النفوذ...، إلا أن بومدين كان كثير التخوف من أن ينقلب عليه بعد رفاقه ولاسيما ضباط جيش التحرير<sup>(2)</sup>، وتميزت هذه المرحلة خاصة باستفحال ظواهر الرشوة والاختلاسات خاصة في أواخر مراحل حكم بومدين<sup>(3)</sup>.

(1) - خميس حزام والي، المرجع السابق.ص 123

(2) - للإطلاع، انظر التعقيب الذي قدمه علي بن محمد الوزير السابق ردا عن مداخلة عبد الحميد الإبراهيمي في دراسة الفساد في الجزائر، في إسماعيل الشطي و آخرون، (الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية)، المرجع السابق، ص 891

(3) - محمد خوجة، (سنوات الفوضى و الجنون)، الجزائر: الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، ط 1، 2000، ص 06

إلا أن فترة تولي الشاذلي بن جديد مقاليد الحكم شهدت الوجه الآخر للفساد، وبدأ الفساد الحقيقي في هذه الفترة وتكونت مناطق النفوذ الصارخة لمجموعة من الأفراد كانوا في المواقع الحساسة سواء كانوا مدنيين أو عسكريين، بل إن الشبكة الحقيقية لما سماها محمد بوضياف (المافيا السياسية-المالية)، قد نسجت خيوطها في هذا المناخ، و في هذه الأجواء تمت مضاربة عظمى لا مثيل لها على العقار، وأستحوذ النافذين على أراضي البناء والمحلات التجارية ولم تسلم من النهب حتى الحدائق العمومية ومكاتب الحزب، والمنظمات التابعة له في الولايات<sup>(1)</sup>.

غير أن الفساد في هذه الفترة لم يكن ظاهريا أو معلنا عنه، بل كان خفيا وسريا، رغم حملة الأيادي النظيفة لمكافحة الفساد التي بدأها عقب تولي الشاذلي الحكم بإنشاء مجلس المحاسبة لوضع حد لفساد المسؤولين والإداريين وكان ذلك سنة 1980.

إلا أن الجزائر دخلت مرحلة النهب الكشوف ودوامه الصراع العلني الذي كان يحمل في طياته العديد من الحوادث والكدمات سواء السياسية، الاقتصادية، الإجتماعية والثقافية، وأزيل القناع عن الفصل الثاني من الأزمة الحقيقية خاصة بعد توقيف المسار الإنتخابي، ودخول الجزائر المرحلة الانتقالية، و تدهور الوضع الاجتماعي في السنوات الأخيرة، بفعل تحول المجتمع من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، الشيء الذي ساعد على انتشار نشاط شبكات إجرامية تتعلق باختلاس أموال والتعامل بالرشوة، وتضاعف عدد المتورطين وتفاقت الظاهرة مما صعب من مكافحتها و استأصلها<sup>(2)</sup>.

وتبنت الدولة سياسة الانفتاح على الرأسمالية والليبرالية الاقتصادية، الذي نتج عنه تعددية سياسية حزبية وتعددية إعلامية، وأبرزت حوادث أكتوبر 1988 العديد من التغيرات التي ما لبثت السلطة إخفائها في النظام الرأسمالي، وكانت نتيجتها فوضى تعددية وتهور إعلامي أدى إلى كارثة سببت في إنهاك الدولة والمجتمع، ولم تمنع الناهبين من النهب والسرقه والاختلاس وتبييض الأموال، ومن جهة أخرى زادت وتيرة الفقر والتخلف و بروز ظاهرة الإرهاب التي أثبتت الدراسة التي قامت بها وزارة الداخلية، بأن تفاقم ظاهرة الفساد مرتبط بارتفاع ظاهرة الإرهاب<sup>(3)</sup> و زاد في استئراء وتزايد الفساد، استغلال الوضع المأسوي للجزائريين والاستثمار في الأزمة الوطنية على حساب الطبقة المتوسطة.

(1) - محمد بن علي، المرجع السابق، ص 893

(2) - جريدة البلاد، 2001/02/10، العدد 1823، ص6

(3) - نفس المرجع، نفس الصفحة

واستمر نمو الفساد في حقبة التسعينات وانتشر بصورة جلية ليعم مختلف أجهزة الدولة الإدارية، وتشكلت شبكات الفساد في الإدارات المركزية والمحلية، ودعم ذلك عدم مبالاة النخبة السياسية بحجم الظاهرة، وما أنجر عنه من آثار مدمرة، كما أن المحاسبة والمراقبة ظلت غائبة ومغيبية في آن واحد، وتركزت الجهود في كيفية القضاء على العنف واسترجاع الأمن، دون فهم أسبابه و طبيعته.

هذا لا ينفي جهود الدولة في محاربة الظاهرة، فقد قام الرئيس اليامين زروال بإعادة الاعتبار لمجلس المحاسبة وإنشاء هيئة خاصة لمكافحة الرشوة، وأطلق حملة الأيادي النظيفة، التي خلفت العديد من المسؤولين في سجون البلاد بتهمة تبديد المال العام والفساد، لكن الهدف الخفي حسب المراقبين كان منعهم من الاستفادة من عملية خوصصة المؤسسات التي باشر فيها الرئيس اليامين زروال<sup>(1)</sup>.

في هذه الفترة كانت الجزائر غارقة في دوامة الحرب الأهلية، كما يقول لويس مارتيناز الذي نتج عن إقصاء الأطراف من حقوقهم<sup>(2)</sup>. واستمرت مأساة الشعب الجزائري أكثر من 15 سنة، أكلت الأخضر واليابس، وبعد انجلاء ملامح الأزمة نتج عنها مخلفات كانت أخطر من أي أزمة أخرى، وهي الفساد المالي والإداري بكل مكوناته وأدواته، وأبعاده المصرفية وبكل ما تحمله هذه الكلمة من ظلال بيروقراطية<sup>(3)</sup>.

### 3 - عدم الإستقرار السياسي:

كما سبق الإشارة في الفصل الأول، من حيث تعدد أسباب الفساد الإداري السياسية، خاصة في مجتمعات الدول النامية كثيرة التغيرات السياسية، التي تتخذ أشكالا متعددة كالإنقلابات العسكرية والتغيرات الوزارية الحكومية، وكذا على مستوى القيادات السياسية.

فالجزائر شهدت ظاهرة اللاستقرار السياسي خلال فترة التسعينات، بعد تخلي الرئيس الشاذلي بن جديد على كرسي الرئاسة، وترك المجال للإجتهدات والصراعات، ودخول الجزائر المرحلة الإنتقالية، بداية بإنشاء مجلس الدولة برئاسة محمد بوضياف، هذه المرحلة التي تميزت بتطوراتها وتحولاتها الكبيرة والسريعة والخطيرة في نفس الوقت، مرحلة حاولت فيها الجزائر الانتقال من نظام سياسي أحادي إلى تعددي ديمقراطي، لكن الشيء الذي وقع أثناء هذا التغيير لم يكن منتظرا، حيث دخلت في دوامة من العنف والصراعات الخطيرة كادت تذهب بكيان الدولة نهائيا،<sup>(4)</sup> نتج عنه عدم استقرار قيادي زاد من حدة الأزمة، وكان عاملا أساسيا في تغذيتها، وزاد في

(1) - محمد حليم لمام، المرجع السابق، ص 115

(2) - لويس مارتيناز، ( الحرب الأهلية في الجزائر)، ترجمة محمد يحياتن، الجزائر: منشورات مرسى، 1998، ص 29

(3) - أبو جرة سلطاني في جريدة النبا، من 03 إلى 16 أكتوبر 2006، العدد 429

(4) - عمر برامة، المرجع السابق، ص 3



ذلك الصراع الدائم على مستوى السلطة حول أحقية وشرعية تولي القيادة، الشيء الذي بدا في زعزعت صورة الجزائر الخارجية.

إلا أن حالة اللاستقرار واللامن بقيت تتأرجح في المستويات العليا، وحتى إن خرجت من القيادة السياسية المتمثلة في الرئاسة بتولي **عبد العزيز بوتفليقة** مقاليد السلطة، إلا أن الحكومات لم تشهد استقرارا بل على العكس تعاقبت الحكومة تلو الأخرى وفي فترات قصيرة كان يتغير الوزراء، وبطبيعة الحال يعقب ذلك تغيير على مستوى المديرات والأجهزة الإدارية.

وبعد توقيف المسار الانتخابي **1992**، اثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالانتخابات التشريعية، واستقالة **الشاذلي بن جديد**، واغتيال **محمد بوضياف**، قدم الرئيس **اليامين زروال** نفسه على انه رجل الحوار الحريص على إعادة الإستقرار والأمن للشعب الجزائري، وإنهاء حالة الطوارئ التي تعيشها البلاد منذ **1992**، إلا أن الانتخابات التي حدثت في **1997** جرت في ظل تعددية مقيدة، وتعديلات دستورية متعمدة، لا تبشر سوى بأمل محدود لإنفراج الأزمة الجزائرية، بل إنها عمقت فشل وتخلف الإصلاح الإداري، بعد التزوير الذي حدث في هذه الانتخابات وفوز حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي جعله مؤهلا لحكم الجزائر<sup>(1)</sup>.

وهنا تسلفت ظاهرة الفساد في أوساط المؤسسات الحكومية، وهذا راجع لكون المؤسسات التي تم تنصيبها عقب استقالة **الشاذلي بن جديد** كانت غير دستورية، تتمتع بسلطة صورية أمام تزايد نفوذ الجيش وجماعات المصالح، التي استغلت حالة عدم الإستقرار التي تعيشها البلاد لممارسة ظاهرة الفساد والرشوة المحسوبة في ظل الفوضى السياسية التي شهدتها الجزائر.

#### 4 - طريقة إدارة النظام السياسي للعنف:

أدت حالت اللاستقرار التي تخبطت فيها الجزائر إلى بروز ظاهرة العنف السياسي، الذي يعبر عن الضغط الجسدي و المعنوي الذي نتج عنه حالة استنفار ولدت عمليات تخريب وقتل وتصفيات جسدية. والعنف السياسي قد يمارسه النظام ضد المواطنين أو ضد فئات منهم، وهو ما يسمى بالعنف الحكومي أو الرسمي، وهدفه في هذه الحالة ضمان استمرارية النظام في السلطة من خلال تقليص دور القوى السياسية والإجتماعية المناوئة له، أو القضاء عليها<sup>(2)</sup>.

(1) - خميس حزام والي ، المرجع السابق، ص217

(2) - آدم قبي وشمسة بوشنافة، « إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000»، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة

ورقلة ، العدد3. 2005، ص 129

ورغم أن الجزائر شهدت حالة العنف السياسي منذ الإستقلال، إلا أن حدته تزايدت في فترة التسعينات، وخاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 ونزول الجيش إلى الشارع، لتعبر هذه الحادثة عن شدة العنف والتخريب الذي حدث ، وانتشرت بذلك عمليات الشغب والمظاهرات بالاطافة إلى الإغتيالات، واضطرت السلطة إلى إعلان حالة الطوارئ ابتداء من فيفري 1992.

وهنا يمكن أن نقسم زيادة انتشار العنف إلى قسمين، الأولى خلال مرحلة التسعينات، حيث شهدت عنف غير رسمي نتج عن لجوء أنصار الجبهة الإسلامية إلى العمليات المسلحة كوسيلة لاسترداد حقوقهم المسلوبة، والقسم الثاني هو العنف الرسمي، أو الحكومي الذي استخدمته السلطة، ويتمثل في حملت الإعتقالات الواسعة والأحكام بالسجن للعديد من القضايا التي ارتبطت بالأمور السياسية.

وتعاملت السلطة مع هذه الظاهرة عن طريق سياسات معينة تمثلت في الأسلوب الأمني، خاصة بعد تصريح رضا مالك بأن العنف يجب أن يخرج للشارع، واتخذت حملات الإعتقالات بالنسبة للمشتبه فيهم، ومواجهة العنف مواجهة أمنية.

والأسلوب الثاني هو الأسلوب القانوني الذي تمثل في إعلان حالة الطوارئ وصدور مجموعة من القوانين بشأن المتسببين في الأزمة.

والأسلوب الثالث الذي استعملته السلطة، هو أسلوب الحوار ومحاولة حل الأزمة عن طريق البعد السياسي<sup>(1)</sup> بعد فشل حلها أمنياً، وكان ذلك بإعلان قانون الرحمة، الذي أصدره اليامين زروال، وكذا تطبيق قانون الوئام المدني الذي أعلن عنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وآخرها الإستفتاء الذي قام به الشعب الجزائري في 29 سبتمبر 2005، حول المصالحة الوطنية.

عموما فإن استمرار ظاهرة العنف السياسي في الجزائر وتصاعدها، زاد في استمرار المشكلات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، واتجه بعضها إلى التفاقم والتأزم، كان من أبرزها أزمة الشرعية، كما سبق الإشارة ، وكذا انعدام العدالة التوزيعية، بالاطافة إلى انتشار ظاهرة الفساد واصحاب المال، وتبييض الأموال التي ساهمت في تمويلها جهات غير رسمية داخل الوطن وخارجه ممن كانوا يستثمرون في الأزمة.

ورغم أن الجزائر بدأت تشهد حالة من الاستقرار، وانخفاض ملحوظ في حدة العنف وبدأت ملامح الأزمة الوطنية في الانجلاء، خاصة بعد تولي عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية، واعتماده على الحل السياسي للزمة الذي يعتمد على الحوار والعفو عن المتسببين في ذلك، إلا أن الجزائر دخلت مرحلة مخلفات الأزمة التي

(1) - نفس المرجع السابق، ص 133

نتج عنها الفساد الإداري والمالي، باعتبار أن المعضلة في الجزائر لم تعد فقط سياسية بقدر ما هي معضلة أخلاقية، تتعلق بالضمير المهني والأخلاق الإدارية. وظهرت جليا بعد تراخي الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر.

## ثانيا: الأسباب الاقتصادية

اتبعت الجزائر سياسة اقتصادية، حاولت من خلالها الانسجام مع متطلبات الفرد من جهة، وكذا التحولات الاقتصادية العالمية من جهة ثانية، بالإصلاحات التي بدأت منذ عام 1980، كان الهدف منها دفع عجلة التنمية ومواكبة التطورات الخارجية.

توجه الاقتصاد الجزائري عبر تخطيط مركزي امتد بين الفترة 1967-1988، كان الغرض منه تحكم الدولة واحتكارها للنشاط الاقتصادي، وذلك من خلال الاعتماد على عدة مخططات تنموية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

واعتمدت الدولة على سياسة تصنيع سريعة، عن طريق الاستثمارات الهائلة والمكلفة، مما أدى في الواقع إلى الاستعانة بالخارج وخاصة فرنسا، من أجل استيراد التكنولوجيا، وتجميع القروض الخارجية المتزايدة لتمويل الإنجازات الصناعية الكبيرة، والتركيز على التعاون التقني، علاوة على تكثيف الإستيراد للمنتجات والخدمات المتنوعة، الشيء الذي ولد إشراف وتبذير على مستوى القطاعات والوحدات الصناعية خاصة، مما فتح المجال لزيادة وتيرة الفساد، ولا سيما في الميادين التكنولوجية والتجارية والتعاون التقني<sup>(2)</sup>.

نحاول إجمال هذه الأسباب في:

### 1- سوء التسيير الحكومي للسياسة الاقتصادية:

شهد حلول عام 1986 حركة غير عادية، وبداية الترويج لتغيير الاقتصاد وتعديل التسيير الاشتراكي، الذي كان يلوح له مجموعة من السياسيين التي تنتهي خبرتهم الاقتصادية في الجانب النظري أو صياغة القوانين أو المراسيم، مع نقص الخبرة الميدانية في هذا المجال، وعرفوا بعد ذلك بأنهم أصحاب الإصلاحات الاقتصادية، وهم مولود حمروش، حيدوسي، قومزيان، حاج ناصر.

(1) - محمد حليم لمام، المرجع السابق، ص 63

(2) - عبد الحميد الإبراهيمي، (الفساد في الجزائر)، في إسماعيل الشطي و آخرون، إسماعيل الشطي و آخرون (الفساد و الحكم الصالح في البلاد

العربية)، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006، ص 842

وتميزت هذه الفترة بارتفاع تكاليف الواردات وثقل المديونية وتدهور في أسعار البترول من 34 دولار للبرميل في سنة 1982 إلى 16.5 دولار سنة 1986، وانخفضت عائدات البترول من 13 مليار دولار إلى 7.88 مليار دولار، لتصل الخسارة إلى 50%، وانقل معدل الفائدة من 35% إلى 54.3% للديون قصيرة المدى، واختل ميزان المدفوعات الجزائري بصورة خطيرة، واشتدت المصاعب باختفاء السلع الاستهلاكية من السوق وارتفعت الأسعار بصورة مفاجئة وتراجعت بذلك المصادقية المالية للجزائر، بسبب تزايد عجز المدفوعات وانخفاض أسعار المحروقات، وتزايد حجم الديون<sup>(1)</sup>.

فالفساد لم يتغلغل خلال الفترة 1979-1990 فحسب، بل واستطاع أن يصل إلى قطاعات اقتصادية أخرى ذات برامج مهمة، وتوقفت بذلك عجلة التنمية، الشيء الذي أدى إلى تبني إصلاحات اقتصادية جديدة في أواخر الثمانينات، كان القصد منها هو التخلي على النمط الاقتصادي المركزي، الذي كانت تعتمد الدولة وتبنيها لاقتصاد السوق، ويقتصر دورها في التسيير والتنظيم.

إلا أن تطبيق هذه الإصلاحات الاقتصادية انجر عنه حالة من الفساد بالنظر إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني طيلة فترة الإصلاحات الاقتصادية وكذا تدهور الظروف الاجتماعية، واجتمعت كل هذه الأمور لتصنع حالة من الفساد<sup>(2)</sup> و تساهم في تغذيته، بالاضافة إلى سوء التسيير الإداري الحكومي للسياسات الاقتصادية وتركيزهم على النهب أكثر من العمل، وتميزت هذه المرحلة بتعاقب عدة حكومات وتغيير في البرامج الحكومية، وتحت ظل كل هذه الصراعات استغل الفاسدين الفرصة لانتهاز المواقف، وانتشرت بذلك مظاهر الرشوة، الاختلاس، وسرقة المال العام.

ويرى بعض المحللين بأن الطريقة التي تم الانتقال بها انتقال إلى اقتصاد السوق زادت من وتيرة الفساد، بغياب عنصري الرقابة والشفافية، وانتشار ظاهرة المحسوبية والوساطة بدرجة كبيرة، وكان جراء ذلك انتشار الصفقات المشبوهة، كالتى حدثت بين الشركة الإيطالية والإدارة الجزائرية بخصوص أنابيب البترول، وغيرها من الملفات المتعلقة بالفساد.

في هذا الإطار الذي تم فيه تضخم عدد الأثرياء الجزائريين، سواء في الجزائر أو في أوروبا ظهر كتاب سنة 2000 يحدد بشكل متحفظ عدد هؤلاء ب 17 اسما، تصل ثروتهم إلى 60 مليار سنتيم، أما فيما يخص

(1) - محمد خوجة، (سنوات الفوضى و الجنون)، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط 1، 2000، ص 27

(2) - محمد حليم لامام، المرجع السابق، ص 70

الجزائريين المقيمين في أوروبا، فحسب ذات المصدر فإنه تمكنت من إحصاء 99 ألف رئيس شركة من أصل جزائري يستخدمون قرابة 02 مليون عامل، ويتعدى رقم الأعمال لهؤلاء مليار أورو<sup>(1)</sup>.

وأدى ذلك إلى انتشار الأعمال الغير مشروعة وتحويل الأموال العامة، والتجاوزات القانونية، بالإضافة إلى تكديس الثروة من قبل فئة على حساب فئة أخرى.

و يمكن أن نرجع النتائج السلبية لسوء التسيير الحكومي للسياسات الاقتصادية إلى عدم توازنها المالي الخطير، بالإضافة إلى زيادة مديونيتها وانتشار الفساد، والاستعمال الغير التام لقدراتها، وكذا الاعتماد على إطارات غير متخصصة مما زاد في انتشار الفوضى الاقتصادية، والمستوى الضعيف للإنتاجية بفتح مجال التعامل الخارجي مع أوروبا أكثر من الجهات الأخرى، واتسع نطاق الفساد ليشمل الصناعة، النقل، البناء و الإسكان، إلى أن وصل إلى قطاع الخدمات.

## 2- الاعتماد على الثروات البترولية:

تعتمد الجزائر على المحروقات كثروة رئيسية للبلاد، إذ تشكل 97% إلى 98% من مجموع عائداتها من التصدير، و بحلول عام 1995 شهدت الجزائر أول عملية للخصخصة، مما فتح الباب على مصراعيه أمام خصخصة قطاع المحروقات وبيعه للشركات الأجنبية، وانتقل هذا القطاع إلى محل أطماع الفاسدين، و في نفس الوقت كانت السلطات العمومية تخطط لخصوصية سونطراك، أكبر شركة في قطاع المحروقات في الجزائر<sup>(2)</sup>.

إن اعتماد الجزائر على الربيع البترولي جعل وظيفة الدولة مجرد توزيعية للمنافع، هذا ما أدى إلى لفت انتباه القادة في قمة النظام إلى مصدر الفائدة والسيطرة عليه دون أي توسيع للمشاركة وبشكل غير مراقب، ثم أخذ الفساد في النمو باعتبار أن الفساد في مثل هذه المواقع يصبح ذا أهمية في ظل انعدام الشفافية وآليات المراقبة بخصوص إبرام الصفقات<sup>(3)</sup>.

والربيع البترولي بدلا من أن يشكل ورقة رابحة للجزائر تحول إلى عقبة سياسية، لأن الفاسدين وقفوا ضد قيام بديل للنظام الاقتصادي البترولي المعتمد، نظرا للرهانات المالية المعنية، الشيء الذي أدى إلى انتشار الشركات الأجنبية للاستثمار في الجزائر، وزادت الصفقات المشبوهة واصبح الاهتمام اكثر بالربيع البترولي لما لهذا القطاع من ثروات كبيرة.

(1) - عبد الحميد إبراهيمي، المرجع السابق، ص 871

(2) - عبد الحميد إبراهيمي، المرجع السابق، ص 862

3 - محمد حليم لام، المرجع السابق، ص 67

ومما زاد في ذلك تصريح احمد غزالي الذي كان وزيرا أولا ، بأنه مستعد لبيع 25% من حقل حاسي مسعود البترولي مقابل 6 أو 7 مليار دولار، وذلك من اجل إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني الذي كان في تلك الفترة في تراجع واضح، وكان سببا في حرمان الجزائر من 12 الى 13 مليار دولار، وهو ما يمثل تحويل ثروة من بلد فقير إلى بلدان غنية، والمستفيد منها دائما أصحاب المراكز القيادية<sup>(1)</sup>.

واخذ الفساد في هذه الفترة بالتزايد، ومما ساهم في ذلك النظام الأحادي ، والنمط الاقتصادي الموجه في مرحلة البداية، والأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة، والفوضى الاقتصادية بعد ذلك.

وحتى في عهد التعددية السياسية، فإن اللهث وراء الربح البترولي بقي على نفس الوتيرة، خاصة في شركة سوناطراك، إذ يشير تقرير أعدته المفتشية العامة للمالية 2005، التي كشفت عن وجود صفقات مشبوهة تقدر بالملايير بين سوناطراك والعديد من الشركات الأجنبية، وهذا دليل على استفحال ظاهرة الفساد في العديد من المؤسسات وان التنازلات المهمة التي قدمت للشركات الأجنبية على حساب المصلحة العامة<sup>(2)</sup>، قد قدمت من طرف الحكومة بشكل مزعوم، في حين أن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد في تدهور مستمر، وهذا النجاح ما هو إلا نجاح للمتورطين في قضايا الفساد، مما جعل الجزائر تدخل في دوامة أخرى من الصراعات بين الأزمة والحل.

واصبحت الجزائر تحتل مراتب متدنية في مؤشر مدركات الفساد في التقارير العالمية. والشيء الذي يؤكد عدم شفافية ونزاهة الصفقات المبرمة بين الجزائر وبعض الشركات الأجنبية، هو احتلال دول هذه الشركات أيضا درجات اقل حتى من الدرجات التي تحصلت عليها الجزائر، هذا ما يجعل العديد يتصور طبيعة سير هذه الصفقات، نهيك عن الشركات المتعددة الجنسيات التي تتعامل معها الجزائر، التي صنفتها منظمة الشفافية ضمن الشركات التي تتعامل بالرشوة في صفقاتها.

كل هذه الظروف والعوامل الاقتصادية زادت من انتشار الفساد الإداري في الجزائر، بالإضافة إلى تراكم عدة أزمت اقتصادية أخرى كانت سببا في تفاقم الظاهرة، فالذي يتأمل في وضعية الجزائر من حيث انتشار الفساد الإداري والمالي يجد نفسه أمام عدة أسئلة، ماهي طبيعة الصفقات المبرمة بين الجزائر والمستثمرين الأجانب أو المتعاملين في الخارج ؟ وما هي قيمة الأرباح التي يمكن أن تدخل للخزينة العمومية لو لم يكن هناك فساد؟، فالمشكلة في الجزائر تتمحور في سلم القيم والجهات المخولة للرقابة وأساليب وطرق التحايل على القوانين، رغم

1 - عبد الحميد إبراهيمي، المرجع السابق. ص 862

2 - عبد العالي رزاق، (ما خفي يكون اعظم)، جريدة الشروق اليومي، 23 اكتوبر 2006، العدد 1824. ص 14

الحرص على تطبيقها، كما أن تواتر المعلومات حول المبالغ البنكية المعرضة للاختلاس على ضخامتها والأموال المهربة من المال العام، وتلك التي يتم تبييضها بشكل مستمر والظروف المحيطة بتسليم الصفقات العمومية، فإن الوضع يحمل مؤشرات خطيرة تمس الجانب الأخلاقي في الاقتصاد الوطني.

والملفت للانتباه في التسيير الاقتصادي، هو توفر الهيئات المعنية على الأدوات القانونية والتشريعية لممارسة الرقابة وردع مثل هذه التجاوزات، وتأسست لدى وزارة المالية، وبمرسوم رئاسي وحدة مختصة في معالجة المعلومات المالية منذ افريل 2004، كما صدر قانون مكافحة الفساد 2006 بعد 5 سنوات من حل المرصد الوطني لمحاربة الرشوة 2000.<sup>(1)</sup> فهل يعود ذلك إلى عدم فعالية هذه المؤسسات الكفيلة بتجسيد مثل هذه النصوص القانونية؟ أم أن الموضوع يتعلق بطبيعة الإرادة السياسية في القضاء على الظاهرة التي نخرت الاقتصاد الوطني؟

### ثالثا: العوامل الاجتماعية والثقافية

أدى الاستعمار الذي شهدته الجزائر في انتشار حالة من الاغتراب داخل المجتمع الجزائري، إلى خلق انقسامات اجتماعية نتج عنها أزمة حادة بين فئات المجتمع، الشيء الذي فتح المجال لدخول أفكار العشائرية والقبلية والشعور بالانتماء لمجتمعات معينة، وإلغاء فكرة المواطنة، والشعور بالانتماء للدولة الجزائرية بصفة عامة.

كما أدت الأزمة الجزائرية في فترة التسعينات، إلى فقدان الثقة بين الحكام والمحكومين، مما زاد في تنامي ظواهر سلبية كالسرقة والنهب، والآفات الاجتماعية واتساع دائرة الفقر.

سوف نتعرض في هذا الجزء إلى العوامل الاجتماعية والثقافية التي ساهمت في انتشار الفساد في الجزائر من خلال:

#### I. أزمة العدالة التوزيعية:

ساهمت السياسة الاقتصادية الانفتاحية التي تبنتها الجزائر، بعد فشل عمليات التنمية في خلق شرخ في أوساط طبقات المجتمع، وكذا اختلال في سلم القيم الجوهرية للأهداف العامة للتنمية الشاملة، وهي توفير أسباب معيشية، تتمثل في القدرة على تلبية الحاجات الضرورية، بما يشمل الغذاء، السكن، الصحة والأمن، وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية للأمن الإنساني، والقيمة الثانية وهي المواطنة،<sup>(2)</sup> وهي أن يكون الشخص أنسانا

(1) - بشير مصيطفى، « هذا هو رأي الشفافية الدولية في الجزائر » الشروق اليومي ، 2006/10/62، العدد 1825، ص 15

(2) - تميزار احمد و بوشنافة احمد، « التنمية البشرية في الجزائر »، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية ، 9-10 مارس 2004، جامعة

مكرما يشعر بالانتماء للجماعة، وهذا ما جعل المجتمع يفقد هذه القيمة الإنسانية، الشيء الذي سبب في تدني مؤشرات التنمية، كل هذا خلق بؤرا للتوتر داخل المجتمع عجل من ظهور أزمات وتبددات داخله، حيث برزت البطالة، وتدهور في القيمة الشرائية، بالإضافة إلى التفاوت الطبقي الاجتماعي نتيجة غياب العدالة التوزيعية. ومن أهم مساهم في تغذية هذه الظروف وانتشار الفساد:

#### ١ - توسيع ظاهرة الفقر :

تضاربت الأرقام الرسمية حول نسبة الفقر في الجزائر في الوقت الراهن، فالبعض قدرها 12 %، وارتفعت من 8 % سنة 1988 إلى 20 % في منتصف التسعينات و 30 % في نهاية التسعينات حسب تصريح وزير العمل والحماية الاجتماعية في شهر فيفري لسنة 2000 ، والمتفق عليه هو استفحال ظاهرة الفقر في السنوات الأخيرة، وان سياسة التعديل الهيكلي التي شهدتها الجزائر خلقت جيوب فقر جديدة، وأضعفت مجالي الصحة والحماية الاجتماعية، ويمكن حصر مظاهر الفقر على المستوى الاجتماعي في:

- تنامي ظاهرة التسول واتساع نطاقها.
- انتشار الأمراض المعدية الناتجة عن الفقر.
- ازدياد الانحرافات الاجتماعية ( السرقة، الدعارة، المخدرات...)
- إنتشار الأحياء القصديرية.
- تفكك البنية الاجتماعية الأسرية ( الطلاق، التشرد...)
- تنامي ظاهرة تشغيل النساء والأطفال المعوزين و الفقراء.
- تفشي ظاهرة الفساد الإداري<sup>(1)</sup>.

هذا الأخير الذي نتج عن تنامي ظاهرة الفقر في أوساط المجتمعات الجزائرية، الذي كان جراء انعدام العدالة التوزيعية للثروات والمداخل بين أفراد المجتمع، واتساع دائرة الإقصاء والتهميش، كل ذلك جعل هذه الشريحة من المجتمع تشعر بأنها مستبعدة من الحياة العامة، مما نتج عنه اتجاه آخر يساهم في تلبية مطالبهم وهو التوجه نحو الانحراف، وزاد في ذلك حالة التبعية للفئات الأخرى المسؤولة، والتغاضي عن أعمال الفساد التي يمارسونها، وتوريطهم أيضا في هذه الأعمال، الشيء الذي كان حافزا للخلاص من هذه المعضلة وتحقيقا لرغباتهم عن طريق ممارسة أشكال الفساد في ضل غياب عنصر الثقة والأخلاق، والتعدي على القوانين والتشريعات.

1 - تميزار احمد وبوشنافة احمد، المرجع السابق، ص 151



ومن جهة أخرى فإن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2006 أشار إلى العلاقة القوية الموجودة بين الفساد والفقير، فيقول رئيس منظمة الشفافية هوجيت لايبيل: «بأنه على الرغم من مرور عقد من التقدم في وضع قوانين ولوائح لمكافحة الفساد، لكن النتائج التي صدرت في التقرير تبين أن هناك الكثير مما ينبغي عمله قبل أن يشاهد تحسن في حياة أفقر المواطنين في العالم»<sup>(1)</sup>.

وركز التقرير على المظاهر التي تساهم في بروز الرشوة، مشيراً إلى أن الفقر وتدني مستوى المعيشة وتواضع مستوى الدخل ومظاهر البيروقراطية، وفساد المسؤولين، من بين أسباب انتشار الفساد والرشوة، بالإضافة إلى ضبابية التدابير الإدارية والاقتصادية، وبالرغم من تصديق الدول على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، إلا أن ذلك لم يمنع من تفاقم الظاهرة، وأحتلت الجزائر مرتبة متدنية جداً في ترتيب مؤشر مدركات الفساد، بحصولها على 3.1 نقطة من مجموع 10 نقاط، و احتلتها الرتبة 84 عالمياً، وهو ما يؤكد أن الفساد أصبح مستشرياً في كل المجالات وفي أعلى مستويات.

#### ب- إنخفاض القدرة الشرائية:

انخفضت القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الفئات البسيطة المحرومة بدرجة كبيرة، والسبب يعود أساساً إلى عدم التوازن زيادة الأسعار مع الزيادة في الأجور، نتيجة لتحريرها ورفع الدعم المالي الموجود لمعظم المواد الغذائية الأساسية التي كانت تستفيد من الدعم إلى غاية 1992، واستنتجنا ان هناك علاقة بين الاختلال في توزيع الدخل وانتشار الفساد، الذي ينتج على استغلال النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع والإدارة والسيطرة على الأوضاع داخل المؤسسة، مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع، وينتشر بذلك الفساد الإداري والرشوة نتيجة انخفاض القيمة الشرائية الناتجة عن ضعف الأجور ومعدلات التضخم، بالإضافة إلى عدم تحقيق المعادلة بين مستويات الأجر والخدمات الاجتماعية خاصة في قطاعات الصحة والتعليم والسكن.

وأكد علي عون المدير العام السابق لمجمع صيدال على أن أسباب انتشار الفساد بالدرجة الأولى يعود على انخفاض الأجور، وعدم تناسبها مع مستوى الكوادر المسيرة و مجهود اليد العاملة بشكل عام، الأمر الذي يسبب في نزيف مستمر يكبد البلاد سنوياً خسائر فادحة مقارنة مع ارتفاع الأجور في القطاع الخاص، هذا ما يجعل العاملين في الوظيفة العمومي يغطون هذه الفروقات بالتوجه نحو الرشاوى والاختلاسات<sup>(2)</sup>.

1 - منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، 2006، الصادر في 06 نوفمبر 2006

http : www. Transparency.org/2006/p-03

2 - جريدة الشروق اليومي، العدد 1843، 16 نوفمبر 2006، ص 02

## II. الأعراف و القيم الاجتماعية السائدة:

إن التقاليد الاجتماعية السائدة مثل الرابط العائلي والجماعتي الوثيق، تتعكس في أرجح الحالات على سلوك مستخدمي الدولة، باعتبار أن الفساد نتاج الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما العادات والتقاليد الخاصة بكل بلد.

ما يبدو أكيد من خلال هذا النمط من فهم علاقة الفساد بالشرط الاجتماعي، هو إحتلال العلاقات الاجتماعية مكانة حاسمة في تفسير الفساد وممارسته، فثمة الرابط العائلي أو الجماعتي الوثيق من جهة، والعادات والتقاليد من جهة ثانية.<sup>(1)</sup> وهذا ما حدث في الجزائر، إذ أصبح هناك ميل للتفضيل العرقي على حساب القيم الإنسانية و المعايير العلمية والموضوعية، مما ساهم في ازدياد المحسوبية والمحاباة خاصة في التوظيف.

كل هذا أفرزه الاستعمار الذي حاول تقسيم البلاد إلى طبائع مختلفة، كما أثرت الظروف العامة التي عرفت الجزائر على ثقافة المجتمع ككل، هذه الثقافة التي أصبح أهم ما يميزها غياب المواطنة والشعور بالانتماء كقيمة وطنية وكسلوك إيجابي، وبذلك تحول الفرد بدوره إلى الانتماء التقليدي، الذي يقول في شأنه هشام شرابي، بأن الفرد يدعي تمسكه بالمبادئ وإخلاصه المطلق للقيم الاجتماعية المتجسدة في الوطن كالوحدة والتحرير، العدالة والمساواة، إلا أنه في آن واحد يتمسك بالأهداف الخاصة، أي يرجع إلى الأصل والبيئة التي نشأ فيها، فيتصرف بنظام القبلية والعشائرية، هذه القيم التي لا تصل إلى مستوى المبادئ الفعلية المتجسدة في الوطن.<sup>(2)</sup>

جانب ثاني ساهم في ممارسات الفساد في الجزائر، وهو التخلي عن القيم الإسلامية التي هي من مبادئ المجتمع الجزائري، وسيادة قيم النهب والسرقة و الآفات الاجتماعية، نتيجة عدة عوامل، وتراجع دور الدين والمعتقد لتصارعه مع قيم جديدة عالمية نزلت إلى الساحة وأصبحت تنافس القيم الدينية، من حداثة وانفتاح على العالم، والتجديد المستند على مرجعية غربية محضة.

كل هذا ساهم في خلق بؤر أخرى، وانتشار المظاهر الاستهلاكية البدخية، وتحولت ممارسات الفساد إلى مكونا مقبولا، وبالتالي عضوا جديدا في ثقافة الأعمال كما في الوظيفة العامة، ويعني ذلك أن ممارسة الفساد في مناخ كهذا يبطل النظر إليه، باعتباره خرقا للقانون والحقوق العمومية، أكثر من ذلك اعتباره ثمنا معقول الكلفة لا بد من دفعه للحصول على الحقوق والخدمات المكرسة في القانون، وهذا بالفعل ما يحدث في الجزائر، حيث

1 - يعقوب قبانجي، (عوامل الفساد و آثاره الاجتماعية و نسق القيم)، في إسماعيل الشطي و آخرون (الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية)، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006، ص 262

(2) - هشام شرابي، « النظم الأبوية، وإشكالية تخلف المجتمع العربي » ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 87

اعتبر الفساد والرشوة سلوك يومي اعتاده الموظفون العموميون لتسهيل الأعمال من جهة، وكذا لتغطية الفائض من النفقات التي لا يلبىها الدخل من جهة أخرى، وقد أبدع الجزائريون بتغيير أسماء السلوكات المنحرفة، وأطلق على الرشوة « التشيبا أو القهوة »، حتى لا تكون منافية للقانون، بل مكملة له.

### III. الاتجاهات الثقافية السائدة:

يرى دوركايم بأن الفرد ما هو إلا ناقل للثقافة، أو بالتحديد ما هو إلا ناقل سلبي للتصورات والأفكار السلبية ولجميع أنماط السلوك، والأفعال والعادات والتقاليد، وغيرها من مظاهر الحيات الثقافية<sup>(1)</sup>. ومن هنا يأخذ الفساد في الثقافة بعده الإنساني والقيمي، فهو في الوقت الذي يكون فيه نقيضا لمعطيات الوضع الإنساني الطبيعي المعبر عن كل مراحل الحضارية، فإنه يتعامل مع تلك القيم ويؤثر فيها سلبا، ويدخل الفساد كنقيض للإبداع.

والثقافة الجزائرية، ثقافة أفرزتها التجربة التاريخية التي شهدتها، سواء في العهد العثماني أو الحقبة الاستعمارية التي عكست أساليب المعيشة في المجتمع، وخلقت طبقات وفروقات اجتماعية ساعدت في تغذية القيم الثقافية السلبية، لأن الكثير من العناصر الثقافية التي سادت في تلك الفترة أدت إلى الانحراف، ورغم كل عمليات التنشئة الاجتماعية والثقافية التي سعت إلى نقل واكتساب القيم والمعايير والأدوار، إلا أن هذا كله كان يرمي إلى جانب واحد، وهو ترشيد العمليات السياسية، أكثر منه تحسين الصورة والقيمة الثقافية للمجتمع، وبذلك زاد من تعميق القطيعة بين الدولة والمجتمع بسبب دخول ظاهرة أخرى، وهي الاغتراب الاجتماعي، الذي نتج عن استفحال العديد من الظواهر المرضية، وخاصة الفساد، بعد أن صار كل من الدولة والمجتمع غير مهتمين بانتشار الظاهرة، فلا الدولة حاربة الظاهرة ولم يكن يعينها الشكل والنطاق الواسع لتداعي الفساد<sup>(2)</sup> ولا المجتمع أصبح يهتم بالفساد الذي يحدث داخل أجهزة الدولة، هذا ما ولد الشعور الذي أصبح يلزم المواطن الجزائري، بحثا عن الأمان من أجل ضمان البقاء، فأصبح يغض الطرف على كل ما يحصل، بل واتجه إلى ممارسة تلك الأعمال لاعتقاده بأنه يحافظ على بقاءه ويحصل على حقوقه.

### جهود الدولة لمكافحة الفساد الإداري:

(1) - عبد الله محمد عبد الرحمان، (علم الاجتماع السياسي)، بيروت: دار النهضة العربية، ط 1، 2001. ص 442

(2) - محمد حليم لمام، المرجع السابق. ص 76

بما أن الفساد ظاهرة عرفتة كافة المجتمعات، فهي ظاهرة عالمية ومستمرة لأنها لا تخص مجتمع بذاته أو مرحلة تاريخية بعينها، وحجم الظاهرة أخذ في التفاقم إلى درجة أصبح يهدد مجتمعات كثيرة بالجمود والانهايار، لذلك سعت الدول إلى تبني سياسات لمكافحة الظاهرة، بداية بالمنظمات والمؤسسات الدولية التي اهتمت بموضوع الشفافية والحكم الصالح، وتنقسم هذه المؤسسات إلى حكومية وغير حكومية، بعضها يمارس نشاطه على صعيد دولي والبعض الآخر اقتصر على الصعيد المحلي والإقليمي، على سبيل المثال الأمم المتحدة، منظمة الشفافية الدولية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية.

وتعتبر هذه المنظمات الأكثر اهتماما بموضوع محاربة الفساد في الدول عن طريق التقارير السنوية التي تصدرها، وكذا ترتيب الدول من حيث درجات الفساد وتقديم الآليات والوسائل لمحاربة الظاهرة، ومن هذه الآليات القانونية الصادرة نذكر:

- معاهدة الأمم المتحد لمكافحة الفساد، ديسمبر 2003
- معاهدة الاتحاد الإفريقي الإقليمية لمكافحة الفساد، جويلية 2003
- معاهدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب ، فيفري 1999<sup>(1)</sup>.

كما قامت الدول بدور أساسي في محاربة الفساد، بشتى الطرق المختلفة، وفي هذا الجزء سوف نركز على أهم ما قامت به الجزائر من سياسات لمعالجة الظاهرة، بالاطافة إلى جهود الجمعيات المحلية، وفي الأخير نقوم بوضع هذه الإصلاحات في الميزان من خلال التقارير العالمية التقييمية لمكافحة الفساد في الجزائر.

### 1 - أهم الإصلاحات المقدمة من طرف الدولة:

بعد تفاقم ظاهرة الفساد في الجزائر، قامت الدولة بصياغة آليات تمنع انتشارها ومحاولة محاسبة المتورطين والمتسببين في عمليات الفساد، بدية بإنشاء مجلس المحاسبة بموجب المادة 190 من دستور 1976، والذي ظهر في الميدان سنة 1980، يهدف إلى مراقبة الجماعات والمرافق العمومية والمؤسسات والهيئات التي تدير الأموال العمومية أو تستفيد منها مهما يكن وضعها القانوني، بالاطافة إلى مراقبة أموال الدولة والجماعات الإقليمية، والمرافق العمومية ومصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات باختلاف أنواعها<sup>(2)</sup>.

(1) - حسن نافعة، (دور المؤسسات الدولية ومنظمة الشفافية في مكافحة الفساد)، في إسماعيل الشطي واخرون، (الفساد والحكم الصالح في الدول العربية)، المرجع السابق، ص 546.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دليل مجلس المحاسبة، الجزائر، ص 3

والهدف الأساسي من إنشاء مجلس المحاسبة هو منع ممارسات الفساد ومعاينة المتورطين في هذه العمليات، إلا أن دور هذا المجلس بقي ثانويا بالنظر إلى اتساع دائرة الفساد في هذه الفترة التي أنشأ فيها، وفشل في القضاء على الظاهرة، ويبقى الوجه المحتشم الذي ظهر به مجلس المحاسبة يطرح تساؤلات حول فعالية هذه الهيئة بالنظر إلى انتشار الفساد في تلك الفترة. وتم بعد ذلك تجميد دوره لفترة معينة.

أما الهيئة الثانية وهي **المرصد الوطني لمراقبة الرشوة**، جويلية 1996، كان هدفه الأساسي، مكافحة الرشوة وإضفاء النزاهة والشفافية على التعاملات الاقتصادية، وكذا ضبط الإجراءات الإدارية والحد من انتشار الظاهرة داخل الأجهزة الحكومية، ويمثل دوره الأساسي في جمع المعلومات عن الراشدين والمختلسين وتقديم آراء ه إلى السلطات القضائية بشأن الخروقات التي تحدث في الصفقات العمومية، وضبط حالات الرشوة<sup>(1)</sup>.

إلا أن هذا المرصد لم يأتي بثماره ولم يحقق الغرض من إنشائه، وظل كذلك إلى إن حل نهائيا من طرف الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** في 12 ماي 2002.

ورغم المساعي التي قامت بها الدولة من أجل مكافحة الفساد من خلال إنشاء هيئات تهدف إلى محاربة هذه المعضلة والقضاء عليها عن طريق مجلس المحاسبة، والمرصد الوطني لمكافحة الرشوة، إلا أن هذه الهيئات لم تستطع أن تحقق غاية تكوينها أو تأسيسها، وقد يكون هذا راجع لكون القائمين على هذه الهيئات هم إداريين بالدرجة الأولى، وإمكانية تسرب الظاهرة لمثل هذه الهيئات موجودة، بالإضافة إلى أن الإرادة الحقيقية لمكافحة الظاهرة لم تكن موجودة، أو بالأحرى كان الاهتمام منصب حول الأزمة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر، الشيء الذي لم يمكن هذه الهيئات من مباشرة عملها بجدية.

أما الهيئة الثالثة التي استحدثت ، وهي الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته التي نص عليها قانون مكافحة الفساد ، 20 فيفري 2006، تهدف إلى تنفيذ استراتيجية لمكافحة الفساد ، بالإضافة إلى اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد ، وتقديم توجيهات ، وكذا جمع المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد ، لاسيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية ، عن عوامل الفساد لاجل تقديم توصيات لإزالتها<sup>(2)</sup>.

## 2 - إصدار التشريعات للوقاية من الفساد ومكافحته:

(1) - ج ج د ش ، مرسوم رئاسي رقم 96-33، يتضمن إنشاء المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها ، الجريدة الرسمية، العدد 41، 2 جويلية 1996

(2) - ج ج د ش ، قانون رقم 06-01 ، المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 14،

08 مارس 2006،

رغم كل الإجراءات القانونية التي وضعتها الجزائر في السابق، لمكافحة الفساد إلا أنها لم تتضمن تعبير حقيقي واردة قوية للحد من الظاهرة، ولم يكن هناك تشريع قانوني يجمع فيه جميع مظاهر الفساد، ويبين العقوبات التي تفرض على مرتكبيها، رغم أن الإجراءات القانونية التي صدرت بشأن التصريح بالامتلاك والإعلان عن الأملاك الشخصية، كان الهدف منها التركيز على الأخلاق الإدارية، وتهذيب السلوكات المهنية.

لكن بعد مصادقة الجزائر على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003 بدأ العمل من اجل وضع آليات تسمح بمعالجة الفساد وفق أسلوب قانوني عالمي يهدف إلى القضاء على الظاهرة، وكان أول تشريع قانوني صادق عليه البرلمان الجزائري يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته 20 فيفري 2006 ويهدف الى:

- دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.
  - تعزيز النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير القطاعين العام والخاص.
  - تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من اجل الوقاية من الفساد، بما في ذلك الموجودات.
- حيث جاء تعريف صريح للفساد والمجالات التي تتم فيها ممارسة الظاهرة، وخصص باب للتدابير الوقائية في القطاع العام من توظيف، ويتم مراعاة النجاعة والشفافية والجدارة والكفاءة، ووضع إجراءات مناسبة لاختيار وتكوين الأفراد المرشحين لتولي المناصب الإدارية العمومية، التي تكون اكثر عرضة للفساد، بالاطافة إلى تحسيس وتوعية الموظفين بخطورة الظاهرة، الشيء الثاني الذي اتخذ كتدبير للوقاية من الفساد، هو التصريح بالامتلاك قصد ضمان الشفافية في الحياة السياسية والشؤون العمومية، وحماية الأملاك العمومية، وصون نزاهة الأشخاص المكلفين بالخدمة العامة، بالاطافة إلى وضع قواعد لضبط سلوك الموظفين العموميين من اجل دعم مكافحة الفساد، وتحديد دور المجالس المنتخبة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية وضرورة مراعاة الشفافية والمنافسة في إبرام الصفقات، وتسيير الأموال العمومية، وتبسيط الإجراءات ونشر معلومات تحسيسية عن مخاطر الفساد في الإدارة العامة، وكذا ضرورة مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد، وتمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد، مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأفراد، ومقتضيات الأمن الوطني والنظام العام، إلى جانب كل هذا تجريم وتبسيط عقوبات على كل مرتكبي مظاهر مخالفة للقانون وتدخل في نطاق الفساد المنصوص عليه، كرشوة الموظفين وتبييض الأموال واختلاس الممتلكات العامة واستغلال النفوذ وإساءة استغلال المنصب وتمويل الأحزاب<sup>(1)</sup>.

(1) - ج ج د ش ، قانون الوقاية من الفساد ومكافحته ، رقم 06-01، المرجع السابق

إلا أن هذا القانون تعرض إلى انتقادات من طرف بعض المختصين، من بينهم **جيلالي حجاج** (\*)، الذي أكد على أن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته بالرغم من أهميته، إلا أنه يتضمن الكثير من النقائص، إذ أنه لا ينص على أن وكالة مكافحة الفساد يجب أن تكون مفتوحة على المجتمع المدني مستقلة تماما على الإدارة التنفيذية والعمومية ووضعها على اتصال مباشر مع المجتمع حتى لا تفشل في مهمتها مثل ما فشل المرصد الوطني لمكافحة الرشوة، الشيء الذي لم يجعله يرقى لمستوى الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لأنه لا يتضمن مواد تضمن حق الوصول إلى مصدر المعلومة، وهو شرط أساسي لتحقيق الشفافية في تسيير شؤون البلاد ومؤسساتها<sup>(1)</sup>.

ورغم الانتقادات التي وجهت لهذا القانون إلا أنه يعبر عن وجود إرادة سياسية لمعالجة الظاهرة ومكافحتها، وهذا ما يؤكد أيضا الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** (\*) ، حيث صرح بأن الفساد أنهك كاهل الدولة وافقدها مصداقيتها في الاستثمارات الخارجية، وتزامنت هذه الرغبة بإعلان رئيس الحكومة **عبد العزيز بلخادم** عن عزم الحكومة على محاربة الفساد بشتى الوسائل القانونية، ودعى المجتمع لتبني الحرب ضد الفساد، بإعتبار أن الحيز الذي شغلته هذه القضية وخروجها للرأي العام مرده تبني سياسة الشفافية في التعامل مع هذه الظاهرة، على خلفية أن الأمر يتعلق بنهب مال عمومي، ومن حق الشعب أن يطلع على أوجه صرف هذا المال العم، وإن الجميع متساوون أمام القانون، ولا فرق بين وزير ولا إطار في الدولة ومواطن بسيط.<sup>(2)</sup>

هذا بالإضافة إلى تنصيب لجنة إصلاح هياكل ومهام الدولة التي ترأسها **ميسوم سبيح** ، 22 نوفمبر 2000، تهدف إلى تحليل وضعية الجهاز الإداري الجزائري، وتقديم وصف لواقع الإدارة العامة، وتقديم الحلول، وهذا ما جاء في التقرير الذي قدمته هذه اللجنة في شهر جويلية 2001، حيث أوضحت بأن الجهاز الإداري

---

(\*) - **جيلالي حجاج**، الناطق الرسمي باسم الجمعية الوطنية لمكافحة الرشوة، أنشأت في ديسمبر 1999 تتكون من إطارات، ممارسون مهين حرة، صحفيون مدرسون فلاحون وأطباء وغيرهم .. الهدف من إنشاء هذه الجمعية مكافحة الفساد عبر أعمال تحسيسية للرأي العام، ووضع آليات للمكافحة، ترقية الشفافية في تسيير الأملاك العمومية، والتعاون مع السلطات العمومية في هذا المجال إذا ما أظهرت إرادة سياسية في هذا المجال، وهي فرع المنظمة الدولية للشفافية في الجزائر.

(1) - **جريدة الشروق اليومي** ، العدد 1853، 2006/11/28، ص3.

(\*) - أكد رئيس الجمهورية **عبد العزيز بوتفليقة** في خطاب ألقاه بمناسبة لقاء الحكومة مع الولاية ليوم 9 ديسمبر 2006، على أن الجزائر بدأت في عملية تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003 ، وإن هذا الموضوع يعني المجتمع بصفة برمته ،و أكد على على ضرورة ترشيد العدالة بكل التجاوزات التي قد تحصل ، وهذا عامل أساسي من عوامل ترقية الحكم الراشد وتعزيز الشفافية ودولة الحق والقانون.

(2) - **جريدة الشروق اليومي**، العدد 1840، 2006/11/15، ص3

الجزائري يعاني من حالة ركود تام سببه انتشار الفساد والاختلاسات بين الموظفين والمسؤولين، مما يتطلب إصلاح هذه الإدارات عن طريق عدة اقتراحات تم تقديمها من طرف المختصين في هذه اللجنة<sup>(1)</sup>.

إن الالتزامات التي وضعتها الدولة حول محاربة الفساد والمفسدين تعبير عن وجود إرادة سياسية في مواجهة الظاهرة، وهذا يقتضي الكشف عن الحقائق لكل من تورط في هذه العمليات، بعيدا عن التمييز والمفاضلة، وهذا ما أكده في السابق محمد بوضياف في حربه على المافية المالية وعن تبنيه لسياسة كشف الحقائق وفتح الملفات العالقة، وحاجة الدولة لإصلاح أجهزتها الإدارية والمالية وتفعيل دور العدالة.

#### - وضعية الجزائر من خلال التقارير العالمية للفساد:

في هذا الجزء سنحاول تقييم وضعية الجزائر من خلال التقارير السنوية التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية، والبنك الدولي ومنظمات أخرى مختصة.

في تقرير صدر عن البنك الدولي بشأن الفساد في الإدارة العامة، في 16 سبتمبر 2000، أكد بأن الجزائر لم تبدل الجهد اللازم لمحاربة الفساد على مدى السنوات العشر الأخيرة، بالإضافة إلى عدم تحقيقها لتقدم في مجال إبداء الرأي والمساءلة والفعالية الحكومية والجودة النوعية للأطر التنظيمية، وهي المقاييس التي يعتمد عليها خبراء البنك الدولي لقياس جودة الإدارة ومحاربة الفساد خلال السنوات الماضية، وبرز عدم تحقيق تقدم في مجال محاربة الفساد في الجزائر، وسجلت الجزائر نقاطا ضعيفة في مجال مكافحة الفساد لم تتعدى نسبة 25% و 18% فقط في مجال إبداء الرأي والمساءلة 43% في مجال الفعالية الحكومية، و 26% في مجال جودة الأطر التنظيمية، و 32% في مجال سيادة القانون، و 42% في مجال ملاءمة أنظمة السوق، وحلت بذلك أسفل الترتيب خاصة في مجال الاستقرار السياسي، ومراقبة الفساد وإبرام الصفقات، والفعالية الحكومية، وسيادة القانون، بتصنيفات تتراوح بين (-0.36 و 0.92) من سلم قياس يتراوح بين (-205 و +2.5)<sup>(2)</sup>.

وفي تقرير للمنظمة الدولية للشفافية حول مدركات الفساد للأعوام 2005/2004/2003، فإن الجزائر حافظت على ترتيبها بإحتلالها المرتبة 97، وتراجع تراجع ترتيبها عربيا من 12 إلى 13 خلال عامي 2005/2004، على الرغم من أن مؤشر الفساد ارتفع من 2.7 في عام 2004 إلى 2.8 في عام 2005.

(1) - préidence de la république de la reforme des structures OP CIT p91.

(2) - للاطلاع أكثر حول وضعية الجزائر في التقرير الذي أصدره البنك الدولي في اجتماعه مع صندوق النقد الدولي بسنغافورة، تحت عنوان « قضايا نظام الإدارة العامة 2006، مؤشرات عالمية لنظام الإدارة العامة » انظر: <http://www. Worldbank.org/wbi/governance/2006/p-06>.



اما مؤشر مدركات الفساد لسنة 2006 الذي صنف الجزائر مع الدول الأكثر فسادا، بإحتلالها المرتبة 84 عالميا من اصل 163 دولة شملها التقرير بحصولها على 3.1 نقطة من مجموع 10 نقط<sup>(1)</sup> وهو ما يشير إلى أن ظاهرة الرشوة أضحت مستشرية في كل المجالات وعلى أعلى المستويات، وأصبحت من السوء بحيث أنها تمثل رقما بارزا على خارطة الرشوة في العالم، واستنادا للتقرير الذي اعتمد هو الآخر على إحصائيات دولية، فإن ما نسبته 75% من الشركات العامة في الجزائر تدفع رشاوى كي تتمكن من العمل في ظروف مواتية، وان 6% من أرقام أعمال هذه الشركات عبارة عن تكاليف رشاوي<sup>(2)</sup>.

وتصنف القطاعات الأكثر فساد: قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع المياه، صفقات التسليح، وقطاع الصحة الذي يعيش وضعية فساد متقدمة جدا، بالاطافة إلى القطاع المصرفي والخدماتي.

فالزيادة الطفيفة التي حققتها الجزائر والتي تقدر ب 0.5% خلال أربع سنوات تظهر سياسات الإصلاح المتبعة من طرف الدولة في مكافحة الظاهرة، على الرغم من تكرار التصريحات بشأن محاربة الفساد، أم أن وضعية الجزائر خرجت عن السيطرة ولم تعد القيادات متحكمة في الظاهرة، مما صعب من مهمة معالجتها ؟

كما اثرت الوضعية الكارثية التي تعيشها الجزائر على التنمية البشرية، وأصبحت التقارير الدولية التي تعنى بمكافحة الرشوة والفساد ، تضع الإحصائيات التي تقدمها الجزائر موضع شك، بالنظر إلى ضبابية الأرقام التي قدمتها الجزائر في مجال مكافحة الرشوة والفساد الإداري، والتي أثارت جدلا واسعا في أوساط الرأي العام والصحافة الوطنية والخاصة، بالمقارنة مع الإحصائيات التي قدمتها المنظمات الدولية والتي تلامس الواقع، بإعتبارها تأخذ تقاريرها وفق مصادر عالمية مختصة، مستدلة بلغة الأرقام.

واحتلت الجزائر المرتبة 102 في التنمية البشرية لسنة 2006 من جملة 177 بلد، وكانت قد احتلت في 2005 المرتبة 101 من ضمن 177 بلد، وأدرجت الجزائر ضمن اكثر البلدان انتشارا للفساد والرشوة، وهذا ما يؤكد تراجع الجزائر في مجال التنمية البشرية، وهو ما يؤكد مستويات الدخل الفردي المتدنية، واستقرار مستويات المعيشة لأغلب الجزائريين في حدودها الدنيا، ووقوع شريحة واسعة تحت خط الفقر رغم التأكيدات الرسمية بتحسين القدرة الشرائية.

**خاتمة:**

(1) - منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر مدركات الفساد 2006، المرجع السابق، ص 11

(2) - بشير مصيطفى، (هذا هو رأي الشفافية الدولية في الجزائر)، جريدة الشروق اليومي، العدد 1825، 2006/10/26، ص 8

يعتبر الفساد أحد التحديات التي تواجهها الدول والشعوب و المنظمات الدولية و الإقليمية وذلك لسعة انتشاره ولتعدد الجهات المتورطة فيه.

فحجم الظاهرة اخذ في التفاقم الى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كثيرة بالجمود باعتبار انها تؤثر بشكل كبير في الادارة وعلى التنمية ككل .وهي تظهر جليا في الدول النامية وهذا حسب الإحصائيات الأخيرة التي أوردتها المنظمة العالمية للشفافية في تصنيفها بان اغلبه الدول ذات المراتب الأولى هي دول نامية ولذلك أصبح لزاما على الدول محاربة هذه الظاهرة بكل الوسائل وذلك بإعطاء البديل وهي عملية التنمية الإدارية. والجزائر واحدة من تلك الدول النامية القابعة تحت سلطان الفساد الاداري الذي أصبح يجري في منتظماتها وإدارتها ويعيق عمليات التنمية.

زيادة على مختلف أزمات التنمية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي واجهتها الجزائر وظل السؤال مطروحا حول أسباب إخفاق السياسات التنموية في الجزائر إلى أن كشف اللثام عن هذا الموضوع الذي وأتضح أن الحاجز الذي كان دائما يقف وراء عملية التنمية و المشروع التنموي بصفة عامة هو الفساد الإداري. ومن هنا فان بناء استراتيجية لتنمية وتطوير الإدارة الجزائرية في ظل المستجدات المعاصرة والمستقبلية ، يتطلب معالجة ظاهرة الفساد في الأجهزة الإدارية ككل وذلك بالاستفادة من تقنيات وأدوات المتغيرات الدولية لمواكبة هذه المستجدات الجديدة ،بأداء فعال لهذه المنظمات الإدارية ، وتعمل على تحقيق التنمية الإدارية والقضاء على الفساد الإداري .